

وثقت عددا من الأدلة "العفو الدولية" تدعو للتحقيق في جرائم حرب بغزة



الاثنين 12 فبراير 2024 09:47 م

قالت منظمة العفو الدولية، إن الأدلة الجديدة التي جمعتها عن الهجمات الفتاكة غير القانونية في قطاع غزة، تُظهر مواصلة قوات الاحتلال الإسرائيلي الاستهتار بالقانون الدولي الإنساني ودحر عائلات بأكملها، مع الإفلات التام من العقاب.

وأوضحت "العفو الدولية" في بيان صحفي اليوم الإثنين، أنها حققت في أربع غارات إسرائيلية على محافظة رفح، سُنت ثلاث منها في ديسمبر 2023، بعد انتهاك الهدنة الإنسانية، وواحدة في يناير 2024، أسفرت عن استشهاد ما لا يقل عن 95 مدنيًا، من بينهم 42 طفلًا.

وأضافت المنظمة أن محافظة رفح الواقعة في أقصى جنوب غزة، التي من المفترض أن تكون المنطقة "الأكثر أمانًا" في القطاع، بيد أن قوات الاحتلال تستعد حاليًا لتنفيذ عملية برية فيها، ومن المرجح أن يكون لمثل هذه العملية عواقب وخيمة على أكثر من مليون شخص محصورين في مساحة تبلغ 63 كيلومترًا مربعًا عقب موجات متتالية من التهجير الجماعي.

وأكدت "العفو الدولية"، أنها لم تجد في الغارات الأربع، أي مؤشر على أنه يمكن اعتبار المباني السكنية المستهدفة أهدافًا عسكرية مشروعة أو أن أشخاصًا في المباني المستهدفة كانوا أهدافًا عسكرية، ما يثير المخاوف بأن هذه الغارات كانت هجمات مباشرة على المدنيين أو على أعيان مدنية، وبالتالي يجب التحقيق فيها على أنها جرائم حرب.

وتابعت: "حتى لو كانت قوات الاحتلال تنوي استهداف أهداف عسكرية في محيط هذه المباني، فإن هذه الهجمات أخفقت في التمييز بين الأهداف العسكرية والأعيان المدنية، وبالتالي تُعتبر هجمات عشوائية"، مشيرة إلى أن الهجمات العشوائية التي تقتل وتصيب المدنيين تُعتبر جرائم حرب.

وبينت العفو الدولية أن الأدلة التي جمعتها تشير أيضًا إلى أن جيش الاحتلال تقاعس عن تقديم تحذير فعال، بل أي شكل من أشكال التحذير، على الأقل للأشخاص المقيمين في المواقع التي قُصفت، قبل شن الهجمات.

وقالت مديرة البحوث وأنشطة كسب التأييد والسياسات في منظمة العفو الدولية إريكا جيفارا روساس: لقد قُصبت عائلات بأكملها في الهجمات الإسرائيلية حتى بعد لجوئها إلى مناطق رُجِّح لها على أنها آمنة، وبدون سابق تحذير من السلطات الإسرائيلية.

وأضافت أن هذه الهجمات "توضح نمطًا مستمرًا من انتهاك قوات الاحتلال الإسرائيلي للقانون الدولي على نحو صارخ"، مما يتناقض مع مزاعم السلطات الإسرائيلية بأن قواتها تتوخى احتياطات مشددة لتقليل الضرر اللاحق بالمدنيين.

وأشارت إلى أن من بين الضحايا في هذه الهجمات طفلة لم تبلغ بعد ثلاثة أسابيع، وطبيب متقاعد بارز يبلغ من العمر 69 عامًا، وصحفي استقبال عائلات مهجرة في منزله، وأم كانت ترقد في سرير واحد مع ابنتها ذات الـ 23 ربيعًا.

وزارت منظمة العفو الدولية مواقع الهجمات الأربع والتقطت صورًا ومقاطع فيديو للدمار وأجرت مقابلات مع ما مجموعه 18 شخصًا، من بينهم 14 ناجيًا وأربعة من الأقارب الذين شاركوا في عمليات الإنقاذ.

كما حلل مختبر أدلة الأزمات التابع لمنظمة العفو الدولية صور الأقمار الصناعية والصور ومقاطع الفيديو لتحديد الموقع الجغرافي للهجمات والتحقق منها ومن الدمار الناتج عنها، إضافة إلى ذلك، راجعت المنظمة "يوميات الحرب" التي تنشرها الصفحة الرسمية للجيش الإسرائيلي ولم تجد أي إشارة إلى أي من الضربات الأربع.

وقالت العفو الدولية: "في أعقاب الحكم المؤقت الهام لمحكمة العدل الدولية بأن خطر الإبادة الجماعية حقيقي ووشيك، فإن التفاصيل المرعبة لهذه القضايا تعزز الحاجة الملحة لأن تضغط جميع الدول أجل وقف فوري ومستدام لإطلاق النار، وهو الطريقة الأكثر فعالية لتنفيذ التدابير المؤقتة التي أمرت بها المحكمة كما أنها تؤكد على أهمية فرض حظر شامل على توريد الأسلحة إلى جميع أطراف الصراع".